تمويل انطلاق المشاريع المصغرة بين صندوق الزكاة و الأجهزة التقليدية دراسة حالة ولاية معسكر

بوحزام سيد أحمد * ، حملات بن عاشور[1**]

ملخص :

إن الهدف من هذا المقال هو إبراز دور صندوق الزكاة كأحد الاجهزة المكملة في تمويل الاستثمار و بصفة خاصة المشاريع المصغرة، حيث عملت الدولة على استحداث هذا الجهاز بالإضافة الى الاجهزة التقليدية الاخرى سواءا قبله أو بعده مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و التي تمثل من أهم أدوات السياسة العمومية الرامية الى ترقية التشغيل الذاتي لمختلف الفئات الاجتماعية، التي لا تملك دخلا أو ذات الدخول غير المستقرة و غير المنتظمة ،و الذي من شأنه خلق مناصب شغل دائمة ، بالاضافة الى خلق الثروة و المؤسسات و كذلك ضمان ديمومتها عن طريق توجيه و تكوين و دعم أصحاب المشاريع. ان خلق مثل هذه المشروعات من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق خلق القيمة المضافة، و التنمية الاجتماعية عن طريق مواجهة الاقصاء و التهميش و تحقيق تكافؤ الفرص.أما بالنسبة للمنهج المستخدم فهو الاستقرائي التحليلي المناسب لتحليل المعطيات و الاحصائيات.

الكلمات المفتاحية: صندوق الزكاة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المشاريع المصغرة ،تمويل الانطلاق.

Financing the launching of micro-projects between Zakat fund and traditional dispositive

Abstract :

The purpose of this article is to illustrate the role of the Zakat Fund as complementary services in the finance of investment, in particular, micro-projects. Where the state has worked on the development of this device in addition to other traditional devices, whether before or after such as the National Agency for support of youth employment, and the National Agency for the conduct of micro-loan and that represent the most important efforts to self-employment for the various social groups which does not have an income or unstable and irregular to upgrade public policy,, and that would create permanent employees , in addition to the creation of wealth and institutions, as well as ensure the sustainability and by directing the formation and support entrepreneurs. The creation of such projects would contribute to economic growth by creating value-added and social development through the face of exclusion and marginalization and equalization opportunities. the approach used is appropriate for the analysis of inductive analytical data and statistics.

Key word : Zakat found, Ansej, Angem, Micro Projects.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة معسكر، الجزائر، bouhezam29@yahoo.fr

** أستاذ مساعد قسم أ، جامعة معسكر، الجزائر، bhamelat@outlook.fr

المقدمة:

عرفت نظريات التنمية الاقتصادية توجهات جديدة في بعض جوانبها، نتيجة التحولات التي عرفها العالم على جميع المستويات و قد أدى ذلك إلى بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الفاعلين في العملية التنموية في جميع الدول.

لقد أدركت الكثير من الدول هذه الحقيقة من خلال مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي وخلق الثروات والنهوض بالعديد من القطاعات بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات.

وقد أولت الجزائر الاعتبار لقطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة كأحد القطاعات ذات الأهمية البالغة، وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات والتي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نمو الانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد السوق، وهذا في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وبهذا أصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه بديل، بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة الاقتصاد.

ومن بين البرامج التي عمدتها الجزائر برامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هي برامج وضعتها السلطات الجزائرية للسماح لنسيج المؤسسات على النمو ولعب دور فعال في التنمية و العمل على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى استحداث بعض الأجهزة المرافقة للمؤسسات المصغرة على غرار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، كما استفاد هذا النوع من المؤسسات من أجهزة خاصة أخرى مثل صندوق الزكاة الذي يخصص جزء من جبايته لتمويل المشاريع المصغرة.

على الرغم من السياسات والبرامج المرافقة التي تبنتها الجزائر لا يزال هذا القطاع هشا يواجه العديد من العقبات والصعوبات، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه ، و لعل من أبرز المشاكل التي تواجه هذا القطاع تلك المتعلقة بالتمويل في جميع مراحل المشروع ، من الانطلاق و حتى الاستغلال.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية الآتية : **ما مدى مساهمة صندوق الزكاة في تمويل انطلاق المشاريع المصغرة ؟**

من هذا التساؤل يمكن صياغة فرضيات البحث كما يأتي :

- تنويع مصادر التمويل من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المشاريع المصغرة.
- يمكن لصندوق الزكاة أن يشكل مكملا للأجهزة التقليدية الأخرى.

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز دور المشاريع المصغرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة في البلدان النامية.
- إبراز تعدد وجود الأجهزة المرافقة للمشاريع المصغرة و التي تشكل دافعا لتطوير القطاع.

- تبيان أن صندوق الزكاة يشكل مصدرا إضافيا لتمويل المشاريع المصغرة في مختلف مراحلها.

و قد تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية المشاريع المصغرة ودورها.

المحور الثاني: الأجهزة المرافقة للمشاريع المصغرة.

المحور الثالث: صندوق الزكاة و دوره في تمويل المشاريع المصغرة.

1. ماهية المشاريع المصغرة ودورها :

1-1 تعريف المشاريع المصغرة: إن المتتبع لشأن المشاريع الصغيرة ليدرك صعوبة وجود تعريف موحد و محدد لهذا النوع من المؤسسات، نظرا لخصوصيته من حيث الديناميكية. و لكن يعتبر عدد العمال و رقم الأعمال من المعايير الأكثر انتشارا في تصنيف المؤسسات.

1-1-1 تعريف المشرع الجزائري للمشاريع المصغرة:

في الجزائر فيعتبر القانون رقم 02-17 المرجعية في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم الاعتماد على كل من عدد العمال و رقم الأعمال في تصنيف هذه المؤسسات، حيث جاء في المادة الرابعة من هذا القانون ما نصه :" تعرفّ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد إلى 250 شخص،
- لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري (4) دينار ، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دج،
- تحترم معايير الاستقلالية *.

أما تصنيف المؤسسات فجاء على النحو الأتي:

الجدول رقم 01:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

النوع	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
المؤسسة المتوسطة	250-50	مابين 400 مليون إلى 4 ملايير دينار	مابين 200مليون إلى مليار دينار
المؤسسة الصغيرة	49-10	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
المؤسسة المصغرة	9-1	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار

المصدر: المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مقارنة مع التصنيف المعتمد في القانون السابق 18-01 فإن المشرع قد اعتمد قيما مالية محينة Actualisé نتيجة لتدهور قيمة الدينار الجزائري في السوق الوطني والدولي على حد سواء.

* جاء في المادة 4 من القانون المشار إليه تعريف للمؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-1-2 تعريف الاتحاد الأوروبي للمشاريع المصغرة :

جاء في التوصية (96/280/CE) للجنة يوم 3 أبريل 1996 في الفقرة 2 من المادة الأولى ما نصه :

إذا كان من الضروري التفريق بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة فان المؤسسة الصغيرة هي تلك:

- تشغل أقل من 50 شخص،
- لا يتجاوز رقم أعمالها 7 مليون أورو ، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 25 مليون أورو ،
- تحترم معايير الاستقلالية (La recommandation 96/280/CE de la Commission du 3 avril 1996 concernant la définition des petites et moyennes entreprises Journal Officiel L 107 du 30.4.1996, p. 4)

وجاء في الفقرة 5 من المادة الأولى ما نصه :

إذا كان من الضروري التفريق بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و المؤسسة المصغرة فان الأخيرة هي التي تشغل أقل من 10 أشخاص (La recommandation 96/280/CE, p.5).

1-1-3 تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمشاريع المصغرة:

في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر ميثاق الأعمال الصغيرة (Small Business Act)(نص قانوني صودق عليه من طرف مجلس النواب في 30 جويلية 1953.) المرجعية في تعريف و إدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة وهو أول نص قانوني من نوعه يعنى بهذا النوع من المشروعات(Lundström Anders , Lois Stevenson, 2005.). ويعرف هذا الميثاق الأعمال الصغيرة بأنها " تشمل و ليس على سبيل الحصر كل مؤسسة تعمل في الانتاج الغذائي ، تربية الابقار و المواشي ، الصناعات الزراعية و الفلاحية ، وتعتبر مستقلة الملكية ، و غير مسيطرة على القطاع الذي تنشط فيه "(زراية أسماء، 2011.).

الجدول رقم 02:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الو.م.أ

النوع	عدد العمال	رقم الأعمال	الموجودات
المؤسسة المتوسطة	أقل من 300	لا يتجاوز 15 مليون دولار	لا تتجاوز 15 مليون دولار
المؤسسة الصغيرة	أقل من 50	لا يتجاوز 3 ملايين دولار	لا تتجاوز 3 ملايين دولار
المؤسسة المصغرة	أقل من 10	لا يتجاوز 100 000 دولار	لا تتجاوز 100 000 دولار

المصدر: من اعداد الباحث بناء على Small Business Act

و الملاحظ مما سبق الاختلاف في تعريف المشاريع الصغيرة، و لكن في المقابل هناك شبه إجماع بين الدول على اعتماد على بعض المعايير الكمية و النوعية مثل عدد العمال و رقم الأعمال و الاستقلالية في تصنيف هذا النوع من المشروعات.

2 الأجهزة المرافقة للمشاريع المصغرة :

سعيا منها إلى تنويع النسيج الاقتصادي ، و التقليل من التبعية للثروات الطبيعية المتمثلة في النفط و الغاز , و التي تشكل نسبة عالية من موارد الميزانية، عمدت الجزائر إلى استحداث مجموعة من الأجهزة الداعمة و المرافقة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة، وهو القطاع الذي لا يختلف اثنان عن دوره الفعال في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في جميع اقتصاديات دول العالم.

2-1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشأت الوكالة الوطنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 (الجريدة الرسمية رقم 52 المؤرخة في 11 سبتمبر 1996)،وبدأت في التوسع تدريجيا إلى الوقت الحاضر حيث أنها تمتد على المستوى الوطني ب 48 وكالة ولائية و كل وكالة تملك مجموعة من الفروع في الدوائر الكبرى للولاية.

و فيما يتعلق بالهدف من إنشاء هذه الوكالة فالأخيرة تمثل أساسا أحد أدوات السياسة العمومية التي ترمي إلى خلق مناصب شغل من أجل التقليل من حدة البطالة ،وهذا بترقية التشغيل الذاتي للشباب البطال الحامل للمشاريع و البالغ ما بين 19 و 35 سنة ، عن طريق المرافقة في جميع مراحل المشروع (الإنشاء – الاستغلال – التوسعة إن وجدت).

فالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعد جزءا هاما للسياسة العامة للدولة الرامية إلى ترقية التشغيل وخلق مناصب عمل، و هذا يهدف أساسا التخفيف من حدة البطالة و الفقر، و عموما فان الوكالة ترمي لتحقيق مايلي(موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب):

- توفير الشروط الضرورية لخلق المشاريع المصغرة.
- خلق النشاطات و الثروة.
- خلق مناصب شغل دائمة.
- الحفاظ على ديمومة المشاريع المنجزة.
- ترقية روح المقاولة عند الشباب.

كما تهدف الوكالة على غرار الأجهزة الأخرى إلى توفير دخل مستقر و منتظم و الذي من شأنه تأطير الشباب و القضاء التدريجي على القطاع الموازي بالإضافة إلى خلق الثروة و المساهمة في النمو الاقتصادي.

عند قبول ملف صاحب المشروع عقب استيفاء شروط الأهلية، يكون له المفاضلة بين مختلف أنواع التمويل المتاحة من خلال الجهاز و التي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: صيغ التمويل المتاحة في الو.و.د.ت.ش

نوع التمويل	مبلغ القرض	مساهمة المستفيد	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
ثنائي	5 مليون دج	% 71	% 29	
ثنائي	5-10 مليون دج	% 72	% 28	
ثلاثي	5 مليون دج	% 1	% 29	% 70 بدون فوائد
ثلاثي	5- 10 مليون دج	% 2	% 82	% 70 بدون فوائد

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أما في ولاية معسكر – المنطقة موضوع الدراسة- تم إنشاء الوكالة بموجب القرار رقم 98/24 المؤرخ في 02/07/ 1998، و قد سهرت منذ ذلك الحين إلى مرافقة الشباب أصحاب المشاريع ، ومساعدتهم على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

الجدول رقم 03:المشاريع الممولة من طرف الو.و.د.ت.ش معسكر

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	القيمة الكلية للاستثمارات دج^3
2012	1884	4203	4.917.146,18
2013	1259	3074	3.848.215,90
2014	1170	2966	4.556.576,87
المجموع	4313	10243	13.321.938,95

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الوكالة.

الشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لتطور عدد المشاريع الممولة من طرف Ansej معسكر

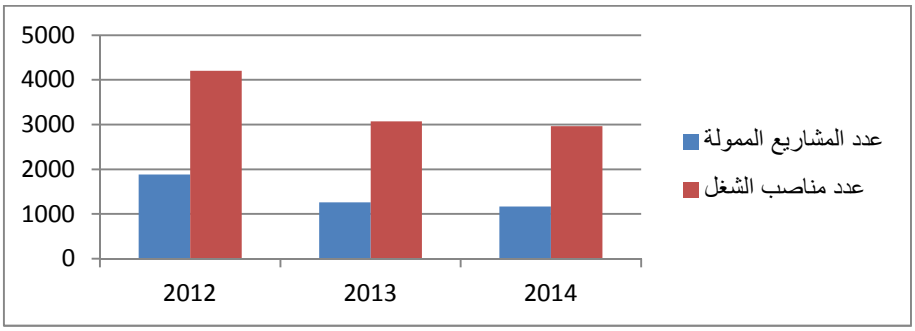

الشكل رقم 01 : تطور عدد المشاريع /مناصب الشغل الممولة عن طريق Ansej معسكر

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 03

نلاحظ بشكل واضح من خلال التمثيل البياني التراجع في عدد المشاريع الممولة وبالتالي عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة Ansej معسكر على مستوى الولاية خلال الفترة 2012-2014، وذلك نتيجة لتراجع الواردات النفطية وبداية انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث تراجعت الإيرادات النفطية من 18,7 % من الناتج الإجمالي سنة 2012 إلى 9,13 % من الناتج سنة 2015 (قاعدة بيانات البنك الدولي)، وهو ما نتج عنه تقلصا في دعم الدولة لمشاريع القطاع الخاص والخطة التقشفية التي اعتمدتها الحكومة منذ سنة 2012.

2-2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 يناير 2004 كهيأة ذات طابع خاص تعمل تحت وصاية وزير التشغيل والتضامن الوطني. أما عن الهدف من إنشائها فيتمثل في "الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستفيدين و المتمثلين في الفئات بدون دخل و/ أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر و غير المنتظم ،عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات"(المرسوم الرئاسي رقم 04 – 13 المؤرخ في 22 يناير 2004). حيث يبدأ الحد الأدنى للقرض من 50.000 دينار(المرسوم الرئاسي رقم 04 – 13 المؤرخ في 22 يناير 2004).

فوكالة القرض المصغر تعد من أدوات السياسة العمومية الرامية إلى ترقية التشغيل الذاتي لمختلف الفئات الاجتماعية، و هذا يهدف أساسا التخفيف من حدة البطالة و الفقر(موقع المديرية الولائية للصناعة و المناجم لولاية بسكرة)، و نجمل بعض الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الوكالة لتحقيقها:

- تحقيق الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي عن طريق خلق عدد كبير من النشاطات.
- بعث روح المبادرة و ترقية روح المقاولة.
- خلق صيغ تمويلية تتماشى و احتياجات بعض الفئات التي لا يمكنها الحصول على قروض بنكية.
- محاربة التهميش و الإقصاء من خلال الدعم و التوجيه المعنوي من طرف الاعوان العاملين.
- ترقية صيغ التمويل بدون فوائد.
- خلق أنشطة اقتصادية صغيرة تتماشى و احتياجات و رغبات جميع الفئات الاجتماعية.

و هناك الكثير من الأهداف ذات البعد الاجتماعي و الاقتصادي لا يمكن حصرها ذكرنا أهمها.

و إذا ما توفرت الأهلية عند صاحب المشروع بعد استفاءه الشروط فان له الاختيار من بين البدائل الموجودة للتمويل و هي كما يأتي :

الجدول رقم 04: صيغ تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نوع التمويل	مبلغ القرض	مساهمة المستفيد	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
ثنائي	40 000 دج	% 10	% 90	
ثنائي	100 000دج	% 0	% 100	
ثلاثي	مليون دج	% 1	% 29	% 70 بفوائد مخفضة بنسب 80 – 95 %

المصدر:موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ومن أجل التعرف أكثر على مساهمة الوكالة في خق فرص العمل وتنشيط الواقع الاقتصادي المحلي نقدم الجدول الموالي الذي يوضح مساهمة وكالة تسيير القرض المصغر على مستوى وكالة معسكر في تمويل النشاطات الاقتصادية المصغرة وخلق فرص العمل :

الجدول رقم 04 : مساهمة وكالة Angem في تمويل الأنشطة الاقتصادية المصغرة وخلق فرص العمل

السنة	النشاطات الممولة PNR		النشاطات الممولة AMP		عدد مناصب العمل المستحدثة
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	
2012	258	52 841 191,01	2677	85 455 395,35	
2013	406	90 017 257,57	2640	91 633 460,20	30460000
2014	497	117 931 655,37	2308	96 119 204,00	32970000
إلى غاية 2015/07/25	1389	316 229 930,48	10516	377 933 622,09	13289

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بمعسكر

PNR :Projets non rémunérés , **AMP** : Achats matières premières

الشكل الموالي يمثل التمثيل البياني الموضح للجدول رقم 04 :

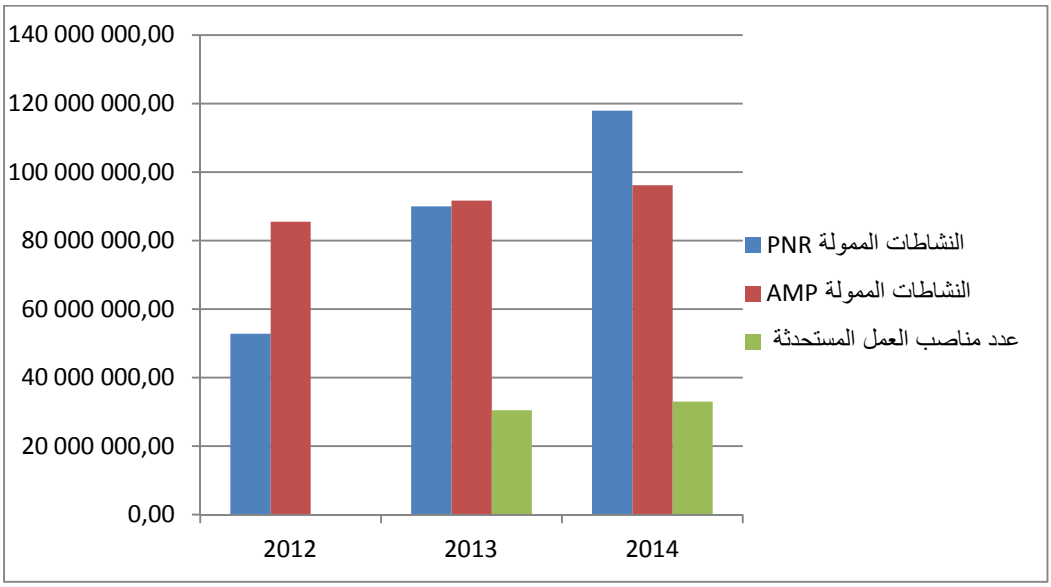

الشكل رقم 02: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 05

يظهر الشكل البياني تطورا ملحوظا في عدد المشاريع المصغرة الممولة من طرف الوكالة سواء في شكل مشاريع صغيرة أوفي شكل تمويل بالمواد واللوازم الأولية، حيث بلغت تمويلات الوكالة الكلية إلى غاية جويلية من سنة 2015 حوالي 11905 نشاط ممول (ما يقارب 694163552,57 دج)، إضافة إلى مناصب العمل التي نجحت الوكالة في توفيرها والتي بلغت 13289 منصب شغل خلال نفس التاريخ، هذه النتائج تؤكد الدور الاجتماعي الذي تلعبه الدولة من أجل تحقيق تنمية شاملة ابتداء من القاعدة و مساعدة الفئات المحرومة في الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماية والحصول على فرصة عمل تضمن حصول الفرد والأسرة على حاجات الحياة الأساسية.

3- صندوق الزكاة و دوره في تمويل المشاريع المصغرة :

إن صندوق الزكاة في الجزائر ليس بالجديد كممارسة أي من الناحية التطبيقية، فقد جاء ملازما لمؤسسة المسجد فبالنظر إلى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 81/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـ الموافق 23 مارس سنة 1991 والمتعلق ببناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظيفته وبالخصوص المادة 15 التي تنص على أن " الامام مسؤول عن جميع التبرعات داخل المسجد ، يمسك سجلا خاصا يقيد فيه هذه التبرعات ، و بحضور أصحاب العلاقة بها "(الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 25 رمضان 1411 هـ) و المادة 22 من المرسوم و التي ذكر فيها من بين عناصر الوظيفة الاجتماعية للمسجد ، " تقديم مساعدات للأرامل و للأيتام ، و المعوقين و الفقراء و المساكين و ابن السبيل" (الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 25 رمضان 1411 هـ) . أما فيما يتعلق بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 07 رمضان عام 1411 هـ الموافق 23 مارس 1991 والمتضمن إحداث مؤسسة المسجد، وبالخصوص المادة 3 فهي تنص على تخويل الصلاحيات لوزير الشؤون الدينية بتوسيع نشاط مؤسسة المسجد في الولاية الواحدة و باقي الولايات".

ان كل ما سبق ذكره يبين بأن صندوق الزكاة موجد كالية عمل و ليس كمؤسسة و ادارة مستقلة ،و ليس هناك نص قانوني يحدد صراحة عمل هذا الجهاز.

3-1 تعريف صندوق الزكاة :

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد(موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف).

3-2 تنظيم صندوق الزكاة :

وبغية تنظيم نشاطه تم استحداث ثلاثة مستويات تنتظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري وبالتالي تحقيق أهدافه وهي(فارس مسدور، دون سنة نشر):

1. **اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة:**

ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من:

رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

2. **اللجنة الولائية لصندوق الزكاة:**

وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

3. **اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة :**

وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

و مصادر الزكاة متنوعة و هي : زكاة النقود ، زكاة عروض التجارة ، و زكاة الذهب و زكاة الفضة،و زكاة الزروع و الثمار ، وزكاة الماشية و زكاة الأسهم و السندات.

أما عن مخارج الزكاة في الجزائر فان الجهاز يعتمد التوزيع التالي(مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية معسكر):

أ- **نصيب موجه لزكاة القوت:** حيث تمثل نسبته 50 % وهو موجه للفئات المعدمة التي لا تملك القدرة على العمل (مثل الفقراء والمساكين من: العجزة، المعوقين، الأرامل، المطلقات...).

ب- **نصيب موجه للقرض الحسن،** تمثل نسبته 37,5 % وهو موجه للفئات القادرة على العمل، وهذا لا يكون إلا إذا تجاوزت الحصيلة مبلغ خمس ملايين دينار في السنة، يخصص لتمويل المشاريع المصغرة مع تسهيلات خاصة في التسديد.

ت- **نصيب موجه للجنة القاعدية:** حيث تمثل نسبته 6 %

ث- **نصيب موجه للجنة الولائية:** حيث تمثل نسبته 4,5 %

ج- **نصيب موجه للحساب الوطني:** حيث تمثل نسبته 2 %

3-3 الدور التنموي لصندوق الزكاة :

لقد أثبتت تجربة صندوق الزكاة نجاعتها في عدد من الدول(الكويت-ماليزيا-السودان)، في دعم برامج التنمية المحلية عن طريق توفير التمويل اللازم لمشاريع القطاع الخاص (لاسيما المصغرة منها)، خاصة في وقت عجز الدولة عن توفير موارد مالية لتمويل هاته المشاريع، وبالتالي يمكن أن يطرح دور الصندوق كبديل تمويلي للخزينة العمومية. يمكننا أن نوجز الدور الفعال لصندوق الزكاة في تعزيز ودعم التنمية المحلية من خلال ما يلي :

- ✓ تشكل أموال الصندوق شكلا من أشكال التضامن داخل المجتمع الواحد وبالتالي توفير موارد مالية إضافية غير مكلفة(بدون فائدة) لاستكمال مشاريع التنمية المحلية (كمشاريع البنى التحتية).

- ✓ تشجيع المبادرات الاستثمارية الفردية بتوفير التمويل اللازم وبدون تكلفة (قروض بدون فائدة) لأصحاب المشاريع المصغرة، إذ أن نقص التمويل يشكل عائقا كبيرا يحول دون استكمال هذه المشاريع.
- ✓ تحفيز الاستهلاك المحلي عن طريق دعم القدرة الشرائية للفرد من خلال إعادة توزيع أموال الزكاة المدخرة، وهو ما من شأنه تحفيز الإنتاج وبالتالي تحفيز الاقتصاد ككل(بودلال علي، دون سنة، ص3).
- ✓ توفير مناصب الشغل والمساهمة في التقليص من معدلات البطالة، عن طريق دعم إنشاء مشاريع خاصة جديدة، وتوسيع (Extension)دائرة استغلال مشاريع أخرى.
- ✓ تعتبر الزكاة معيارا محفزا للاستثمار وذلك من خلال دفع المدخرين إلى استثمار أموالهم والبحث عن العائد، بدل من بقاء هذه الأموال معطلة (فلاح محمد، سماعي صليحة، 2013، ص4).
- ✓ لقد أثبتت تجربة الصندوق نجاعتها في التخفيف من حدة الفقر و تقليص نسب التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وهو ما من شأنه تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية عن طريق إشراك فئة الفقراء ودمجهم أكثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (حسن بن ابراهيم الهنداوي، دون سنة نشر، ص6).

نسوق فيما يلي معطيات عن صندوق الزكاة لولاية معسكر خلال الفترة 2012-2014، يمثل الجدول أدناه تحصيل و توزيع الزكاة في ولاية معسكر

الجدول رقم 05 : تحصيل و توزيع أموال الزكاة لولاية معسكر

السنة	نوع الحصيلة	المبلغ	زكاة القوت 50 %	القرض الحسن 37,5 %	اللجنة القاعدية 6 %	اللجنة الولائية 4,5 %	الحساب الوطني 2 %
2012	زكاة المال	9735730	4867865	3650898,75	194714,6	438107,85	584143,8
	زكاة الزروع	400000	200000	150000	8000	18000	24000
2013	زكاة المال	21825108,68	10912554,3	8184415,76	436502,1736	982129,891	1309506,52
	زكاة الزروع	727340	363670	272752,5	14546,8	32730,3	43640,4
2014	زكاة المال	22663435	11331717,5	8498788,13	453268,7	1019854,58	1359806,1
	زكاة الزروع	2500000	1250000	937500	50000	112500	150000
المجموع		1157032,274	2603322,62	3471096,82	21694355,1	28925806,8	57851613,7

المصدر: مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية معسكر 2015

الشكل الموالي يوضح تطور المبالغ المحصلة من زكاة الأموال وزكاة الزروع في ولاية معسكر خلال الفترة 2012-2014 :

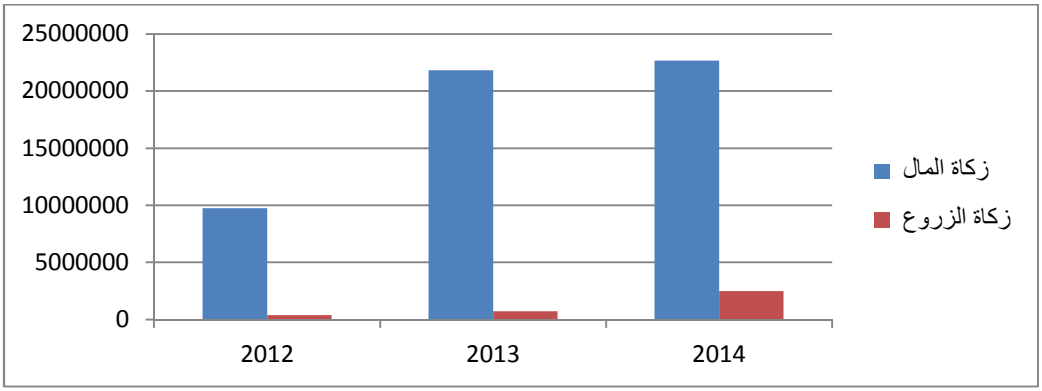

الشكل رقم 3 : تطور المبالغ المحصلة من زكاة الأموال وزكاة الزروع للفترة 2012-2014

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 06

و الملاحظ من الشكل أن المبلغ المحصل من الزكاة يعرف تزايدا عاما بعد عام، إذ ارتفع المبلغ الإجمالي من الجباية الزكوية من 10135730 دج سنة 2012 إلى 25163435 دج سنة 2014 بمعدل ارتفاع قدره 246 % وهو ما يعكس الجهود التحسيسية التي بادرت بها الهيئة التنفيذية المحلية ممثلة بمديرية الشؤون الدينية لولاية معسكر بأهمية صندوق الزكاة ودوره التنموي المحلي في خلق موارد تمويل بديلة لتلك التقليدية، إضافة إلى اصطفاف الأفراد لا سيما ميسوري الحال منهم وراء هذه التجربة الناشئة وثقته في اللجان المسيرة لهذا الجهاز. والتي من الممكن أن يرى آثارها في إحداث تنمية محلية من خلال استحداث مناصب شغل جديدة وتحفيز الاستهلاك المحلي على المدى المتوسط. يلاحظ كذلك من خلال الشكل ضعف نصيب زكاة الزروع مقارنة بزكاة المال بالرغم من الطابع الفلاحي للمنطقة، قد يفسر ذلك بأن المبلغ المحصل من زكاة المال يدخل فيه كذلك زكاة الأبدان (صدقة عيد الفطر) وهي واجبة على كل أحد ولا يشترط لها ما يشترط لغيرها من بلوغ النصاب والبلوغ ..الخ، إضافة إلى زكاة النقدين والتي هي مشرطة ببلوغ النصاب وحولان الحول.

يوضح الشكل الموالي مخارج هاته الأموال الزكوية المحصلة لنفس الفترة 2012-2014 :

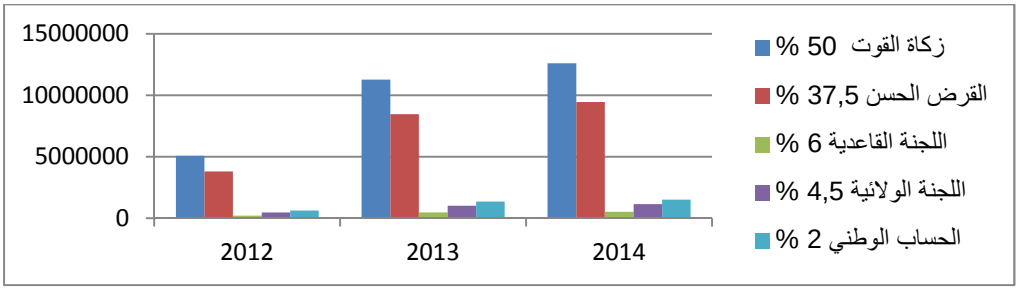

الشكل رقم 04 : مخارج أموال الزكاة 2012-2014

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 06

يبدو جليا من خلال الشكل البياني تطور مبالغ مخارج الزكاة تبعا لزيادة العائدات المحصلة من صندوق الزكاة، حيث تمثل زكاة القوت نسبة 50% من المبالغ المحصلة ، حيث ارتفعت من 5067865 سنة 2012 إلى 12581717,5 سنة 2014 بمعدل ارتفاع قدرة 248% ، تظهر الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المصرف من خلال تحمل بعض أعباء التنمية المحلية في جانبها الاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن تمويل الخزينة العمومية وميزانية الدولة (ممثلة أساسا في الميزانية الاجتماعية للدولة) وخلق فرص تمويل غير تقليدية لدعم الفئات الهشة، مع ضمان إعادة توزيع للدخل بين طبقات المجتمع والقضاء نوعا ما عن بعض أشكال التفاوت. كما يؤدي إعادة توزيع الدخول (الثروة) عن طريق صندوق الزكاة إلى دعم استقرار الجبهة الاجتماعية وخلق مزيد من التضامن والتكافل الوطني و تعضيد روح التعاون والتآزر بين أفراد المنطقة الواحدة، والذي هو أحد أسمى أهداف وغايات فريضة الزكاة.

نلاحظ كذلك من خلال الشكل البياني ارتفاع نسبة القروض الحسنة (قروض بدون فائدة) من إجمالي المبالغ الزكوية المحصلة 37,5% حيث ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من 3800898,75دج سنة2012 إلى 9436288,13دج سنة 2014، وهنا يبرز الطابع التمويلي لصندوق الزكاة من خلال تمويل بعض المشاريع والمؤسسات المصغرة بمنحها قروض صغيرة وبدون فائدة، وهو ما من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلي ويوفر فرص عمل لكثير من اليد العاملة العاطلة. كباقي ولايات الوطن يعتبر شباب ولاية معسكر مشكل التمويل وتوفير السيولة هاجس وعقبة قد تفشل أي مشروع استثماري لا سيما إذا أضيف إليها عزوف الكثير من حملة الشهادات الجامعية والذين يبدون رغبتهم في ولوج عالم الأعمال والاستثمار، عن التمويلات البنكية بحجة حرمتها الشرعية وارتفاع تكاليفها التمويلية، وهو ما يبديه بوضوح ارتفاع نسبة المؤسسات المصغرة المفلسة والممولة عن طريق الأجهزة التقليدية .Ansej,Angem,Cnac

غالبا ما يشكل الحصول على التمويل من جهة و ارتفاع تكلفته من جهة أخرى أحد العقبات أمام نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة و تحقيق قدرتها التنافسية (Kristin Hallberg).

خاتمة

مما سبق توصلنا الى أن صندوق الزكاة هو جهاز منظم يسهر على جمع وتوزيع الزكاة على مستحقيها. فبالاضافة الى كونه يوزع الزكاة في مخارجها المنصوص عليها في الشريعة فانه يستثمر نصيبا منها ممثلا في القرض الحسن ،وهو اذ يتخذ من مؤسسة المسجد فضاء لعمله الاجتماعي، فهو يستعين بالحسابات البريدية في التحصيل كذلك اضافة الى الصناديق الموجودة في المساجد، ويتم كل ذلك بطريقة منظمة و ان قل عدد العاملين بالمجال و يعد قواعد بيانات

تحصي التحصيل و التوزيع. ان أصحاب المشاريع يجدون في صندوق الزكاة مصدرا اضافيا للتمويل و خاصة في مرحلة الانشاء. و بالتالي يجب الاهتمام بهذا الجهاز و تطويره و الرقي به.

من خلال النتائج المحصل عليها لتجربة صندوق الزكاة(تحصيل أموال الزكاة-توزيع مخارج أموال الزكاة) على مستوى ولاية معسكر، وذلك خلال سنوات 2012-2014، يتبين لنا وبالرغم من زيادة تحصيل أموال الزكاة بنوعيها(زكاة الأموال والزروع) وارتفاع نصيب القروض الحسنة من إجمالي الأموال المحصلة خلال الفترة، إلا أننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق الأهداف التنموية للصندوق على النحو المحقق في بعض الدول التي سبقتنا في ذلك. وفي هذا الإطار فإننا نقترح مايلي كتوصيات للاستفادة أكثر من التمويل الذي يحققه الصندوق لاسيما في ظل شح الموارد النفطية :

- دعم وتشجيع تجربة صندوق الزكاة على المستوى المحلي والوطني بالرغم من النقائص الموجودة لا سيما في آليات التطبيق.
- تحسيس الأفراد بضرورة المشاركة في دعم التجربة وإنجاحها من خلال اللقاءات والندوات والحرص على الشفافية في تسيير أموال هذا الصندوق مع فرض الرقابة عليها.
- استغلال حجم الإقبال على التمويلات التي يوفرها الصندوق مع اقتراح آليات ولجان متابعة متخصصة لمتابعة المستفيدين ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية وإنشاء ملف وطني للصندوق.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال وتنويع طرق جمع واستعمال موارد الصندوق، من خلال تكون لجان بحث واستشراف متخصصة مكونة من خبراء وأساتذة ورجال ميدان.

في الأخير يمكننا القول بأن صندوق الزكاة كأحد الأدوات التي يوفرها علم الاقتصاد الإسلامي في دعم التنمية المحلية وتحقيق التوزيع العادل للثروة من خلال إعادة توزيع المداخيل، قد يكون معول الحكومة في الفترة الحرجة التي تعيشها الدولة مع نضوب النفط و انهيار أسعاره في الأسواق الدولية ودخول الخزينة العمومية مرحلة العجز، باعتباره موردا بديلا لمشاريع التنمية التي تشهد ركودا خلال هاته الفترة.

المراجع

الكتب

- Lundström Anders , Lois Stevenson. "*patterns and trends in Entrepreneurship/SME Policy and practice in ten economics*" 2005.
- Lundström Anders "*pioneers in entrepreneurship and small business research*" Springer 2005.
- Centre du commerce international *Le système bancaire islamique guide à l'intention des petites et moyennes entreprises* 2009

المقالات

- فارس مسدور " مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة و سبل تغطيتها" دراسة دون سنة نشر
- مفيد عبد اللاوي، *ناجية صالحي إستراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر-*
- فلاح محمد، سماعي صليحة، دور التطبيقات المعاصرة للزكاة في تحقيق التنمية –تجربة بيت الزكاة الكويتي.–، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2013.
- بودلال علي، الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة بين تجربتي السودان و الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، دون سنة نشر.
- حسن بن ابراهيم الهنداوي، اسثمار أموال الزكاة وأثره في معالجة الفقر: التجربة الماليزية نموذجاً، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، دون سنة نشر.

- Khrystyna Kushnir " *haw economies define Micro, Small and Medium Enterpise (MSMEs)*. Companion Note for the MSME Country Indicators 2010
- Kristin Hallberg " *A Market-Oriented Strategy for Small and Medium Scale Enterprises* ". INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION

مذكرات و أطروحات

- قريشي يوسف، *سياسات* تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة *في الجزائر، دراسة ميدانية* .،أطروحة دكتوراه، غير. منشورة، جامعة الجزائر 2005.
- زراية أسماء *"أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر"* مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة 2011.
- ياسين حريزي *دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة* مذكرة ماجستير جامعة سطيف 2014.
- سمير هربان *صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة* مذكرة ماجستير جامعة سطيف 2015.

-

الجرائد الرسمية

الجريدة الرسمية رقم 52 المؤرخة في 11 سبتمبر 1996

الجريدة الرسمية رقم 16 المؤرخة في 25 رمضان 1411 هـ

الجريدة الرسمية رقم 6 الصادر في 25 يناير 2004

La recommandation 96/280/CE de la Commission du 3 avril 1996 concernant la définition des petites et moyennes entreprises Journal Officiel L 107 du 30.4.1996